

السياسات الطاقوية الغازية للجزائر اتجاه إيطاليا في ظل مخرجات الحرب الروسية الأوكرانية

Algeria's gas energy policies towards Italy in light of the outcomes of the Russian-Ukrainian

بن طراح إبراهيم¹، خميس محمد²

¹جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، bentrah.brahim@univ-ouargla.dz

مخبر التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة

²جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، khemis.mohammed@univ-ouargla.dz

مخبر التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة

تاريخ الاستلام: 2025/05/03 تاريخ القبول: 2025/06/12 تاريخ النشر: 2025/12/25

ملخص:

تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في اضطرابات أسعار الأسواق العالمية نتيجة لأزمة التمويل الطاقوي مما أثر على الأوضاع الاقتصادية والمجالات المرتبطة بالطاقة في العالم وأوروبا بشكل خاص، حيث تبنّت إيطاليا ودول الإتحاد الأوروبي خطة تنويع مصادر الطاقة للتقليل من تبعية التمويل الروسي بالغاز، أين شكّلت الجزائر بديلا مهما لما تتميز به من مقدّرات طبيعية، موقع جغرافي في حوض المتوسط وبنية تحتية لخطوط أنابيب تربط الجزائر بأوروبا عبر إيطاليا وإسبانيا، توصّلت الدراسة إلى تعزيز الجزائر لسياستها الطاقوية وإتفاقيات الشراكة مع إيطاليا لتدعيم مكانتها كشريك إستراتيجي في مجال الطاقة وتأكيد التزامها بدورها كعمود موثوق على الصعيدين الإقليمي والدولي.

كلمات مفتاحية: السياسة الطاقوية، الغاز الطبيعي، دبلوماسية الطاقة، الأمن الطاقوي، الطاقات المتجددة.

Abstract:

The Russian-Ukrainian war disrupted global market prices due to an energy financing crisis, significantly impacting Europe, particularly Italy. In response, Italy and EU countries are diversifying energy sources to lessen reliance on Russian gas, with Algeria emerging as a key alternative. Algeria's natural resources, strategic Mediterranean location, and pipeline connections to Europe enhance its role. The study highlights Algeria's strengthened energy policies and partnerships with Italy, affirming its commitment as a reliable energy supplier regionally and internationally.

Keywords: energy policy, natural gas, energy diplomacy, energy security, renewable energies.

المؤلف المرسل: بن طراح إبراهيم: bentrah.brahim@univ-ouargla.dz

مقدمة:

رغم ما يتطلبه الغاز الطبيعي من موارد وإستثمارات كبيرة في الإنتاج والتسويق إلا أنه تبوأ مكانة هامة في أسواق الطاقة العالمية، إذ يتميز بخصائص تقنية وكفاءة عالية في الصناعات الكيميائية أثناء توليد الطاقة الحرارية والكهربائية كما أنه غير ملوث للبيئة، وإعتبره بعض المتخصصين في المجال الطاقوي بأنه طاقة المستقبل، حيث يعد الغاز الطبيعي أهم مصادر الطاقة البديلة وأدواتها لتحقيق التنمية الإقتصادية والأهداف الجيوسياسية والجيواستراتيجية عبر زيادة نفوذ الدولة إقليمياً وعالمياً في إطار تحقيق الأمن الطاقوي.

تعتبر الجزائر أهم الفاعلين بمنطقة حوض المتوسط والقارة الإفريقية في صناعة الغاز الطبيعي حيث تصنف أكبر منتج في إفريقيا، فوفقاً للتقرير السنوي 2021 لـ "بريتش بتروليوم" تملك الجزائر إحتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي تكفي للإستغلال لمدة 28 سنة، وبعد الأزمة الأوكرانية، تشكّل الجزائر أحد أفضل البدائل لأوروبا في التقليل من تبعية التمويل بالغاز الروسي نظراً لما تتميز به الجزائر كمكون آمن وموثوق في الأسواق العالمية وقربها الجغرافي من دول جنوب أوروبا بالإضافة إلى خطوط الأنابيب التي تربطها بإسبانيا وإيطاليا.

تتسم توجهات السياسة الخارجية الجزائرية بمقاربة براجماتية، لتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي، حيث تبنت الجزائر خيار الإنتقاء والإتفاقات الثنائية في بناء شراكات مع دول الإتحاد الأوروبي من خلال إتفاق الشراكة مع إيطاليا ومراجعة سياستها الطاقوية اتجاه إسبانيا، وقد قطعت الجزائر العلاقات الدبلوماسية مع المغرب في أغسطس 2021، كما قرّرت السلطات عدم تجديد عقد تصدير الغاز إلى إسبانيا عبر خط الأنابيب المغربي، بعد أزمة العلاقات بين الجزائر وإسبانيا بسبب موقفها اتجاه قضية الصحراء الغربية.

خلال زيارة رئيسة وزراء إيطاليا "جورجيا ميلوني" إلى الجزائر يومي 22 و23 جانفي 2023، أكدت الدولة الجزائرية حرصها على تعزيز مكانتها كشريك إستراتيجي لإيطاليا في مجال الطاقة وإلتزامها بدورها كمكون موثوق على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث تم التوقيع على مذكرتي تفاهم بين مجمع "سوناطراك" والمجمع الإيطالي "إيني"، تتعلق الأولى بتحسين شبكات الربط الطاقوي بين الجزائر وإيطاليا من أجل الانتقال الطاقوي المستدام، بينما تختص الثانية بالتعاون في المجال التكنولوجي لخفض إحراق الغاز والتمثمين وتقنيات أخرى لخفض الانبعاثات.

حيث سنحاول في هذه الدراسة الإجابة عن الإشكال التالي:

- ما مدى قدرة الجزائر في تمويل إيطاليا بالغاز كبديل للغاز الروسي بعد الأزمة الأوكرانية؟

للإجابة عن التساؤل المركزي نصيغ الفرضيات التالية:

1. تبني الجزائر إستراتيجية الشراكة في الإستثمار وتبادل الخبرات التكنولوجية ساهم في زيادة القدرات الإنتاجية والتصديرية للغاز.
2. تناقص إعتماذ إيطاليا على التموين بالغاز الروسي، بزيادة إمدادات الجزائر بالغاز لإيطاليا بشكل متصاعد بعد الحرب الروسية الأوكرانية.
3. تتبع الجزائر لسياسات طاقوية غازية تعتمد على الإستكشاف مكّن من تعزيز المكانة الإقليمية والدولية للجزائر في مجال الطاقة الغازية.

تهدف الدراسة إلى إبراز تنامي مكانة الجزائر على صعيد المشهد الإقليمي والدولي في مجال الطاقة الغازية بعد إندلاع الأزمة الأوكرانية في فبراير سنة 2022، و توضيح المقاربة الجزائرية لتطوير السياسات الطاقوية القائمة على ترقية الإستكشاف وتعزيز الشراكة وإدخال عنصر التكنولوجيا.

إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي للتشخيص الدقيق لسياسة الطاقة الغازية الجزائرية اتجاه إيطاليا بعد الحرب الروسية- الأوكرانية مع التحليل المعمق لإستراتيجية ترقية المكانة الطاقوية للجزائر إقليميا ودوليا.

2. السياسة الطاقوية الغازية في الجزائر مقارنة مفاهيمية:

يحتل الغاز مكانة هامة في الدول المنتجة والمستوردة رغم سياسات التوجه العالمي نحو الطاقات المتجددة، حيث أبرزت حرب روسيا على أوكرانيا الأخيرة أهمية الغاز عالميا وإقليميا كما هو الحال بالنسبة للجزائر وأوروبا:

1.2. الإطار النظري لسياسة الطاقة الغازية:

1.1.2. أمن الطاقة بين التعريف التقليدي والتعريف الموسع:

يعد تشرشل أول من طرح تعريفا لمفهوم أمن الطاقة أين أشار إلى أن " أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط، وارتكز الإقتراب التقليدي مع مسألة أمن الطاقة على أمن العرض من خلال توفر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار تكون في متناول الجميع أي في تأمين الدخول للنفط وأنواع الوقود الأخرى (حموم، 2019، الصفحات 18-19).

هناك العديد من التعريفات للأمن الطاقوي، نذكر أهمها:

- **تعريف الأمم المتحدة عام 1999 للأمن الطاقوي:** هو الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات بأشكال متعددة وبكميات كافية، وبأسعار مقبولة).

- **وجاء في تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة عام 2007:** يتحدد أمن الطاقة على أربعة أبعاد بحيث يعتبر أمن الطاقة بأنه وفرة إمدادات الطاقة اللازمة ليستعملها المستهلك النهائي، وبكميات كافية وهذا لتحقيق الإكتفاء

الذاتي الطاقوي، وعدم إعاقة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد (بلعور و جدعان، 2022، صفحة 14).

أصبح أمن الطاقة كمفهوم موسع يتطلب بذل جهود للحد من المخاطر التي تواجه أنظمة الطاقة الداخلية والخارجية وبناء القدرة على التكيف من أجل إدارة المخاطر عن طريق ضمان عمل الأسواق وتطوير البنية التحتية الكافية للإنتاج والنقل، تطوير أنظمة إدارة مخاطر الإحتياطات، طرق الإمداد البديلة، تنويع موارد الطاقة، والحفاظ على الطلب تحت السيطرة، كل هذا مع الأخذ بعين الإعتبار الإعتبارات البيئية (بولمكاحل، 2018، صفحة 78).

2.1.2. تعريف السياسة الطاقوية:

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم السياسة الطاقوية، وأهمها التي عرّفها بأنها: " الإجراءات المتخذة من طرف الحكومات للتأثير على طلب الطاقة وإمدادتها وتشمل هذه الإجراءات الطرق التي تتعامل بها الحكومات مع إضطرابات إمدادات الطاقة وجهودها للتأثير على استهلاك الطاقة والنمو الإقتصادي ".

كما تعرف السياسة الطاقوية كجزء من السياسة العامة للدولة بأنها: " طريقة الحكومة في معالجة قضايا إنتاج الطاقة بالضبط التوزيع والاستهلاك وفقا لمعيار الكفاءة الاقتصادية "، من خلال هذا التعريف يتضح أن السياسة الطاقوية تقوم على مبدأ إحلال الطاقة المتوفرة الأقل تكلفة محل الطاقة المتوفرة الأكثر كلفة، وهذا من أجل ترشيد النفقات ومساعدة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو أسرع.

سياسة الطاقة بكل بساطة هي الإستراتيجية التي يتبناها الكيان (دولة، مؤسسة، شركة... الخ)، فيما يتعلق بإدارة الطاقة، ويمكن أن تتخذ سياسة الطاقة في الدولة أشكالاً مختلفة مثل إختيار مزيج الطاقة، سياسة المساعدة من أجل توفير الطاقة، وأمن الإمداد والتدابير الضريبية والأموال المخصصة للبحث وما إلى ذلك (بخوش، 2023، الصفحات 27-28).

3.1.2. تعريف دبلوماسية الطاقة:

دبلوماسية الطاقة مصطلح يستخدم بشكل واسع لوصف التفاعل بين العلاقات الدولية والتجارة العالمية في موارد الطاقة، إلا أن أسسه المفاهيمية غير واضحة، حيث ركزت معظم الدراسات على تقديم رؤية واقعية للجغرافيا السياسية للطاقة على البيانات التجريبية، حيث تقدم تفسيراً للمفهوم على أنه إستخدام السياسة الخارجية لأسواق الطاقة وتأمين الموارد. يعرف جولدثاو وويت (Witte & A. Goldthau) دبلوماسية الطاقة بأنها إستخدام السياسة الخارجية لتأمين الوصول إلى إمدادات الطاقة في الخارج وترويج التعاون في قطاع الطاقة. يشير هذا التعريف أن المحرك الأساسي وراء إبرام صفقات النفط والغاز ليس بالضرورة زيادة الفرص التجارية أو منطقاً

إقتصاديًا، بل هو المنطق السياسي وأهداف الأمن القومي. لقد ركّز جولدثاو وويت على معيار التنافسية والأمان.

وعند شابان ونودت (Knodt & Chaban, 2015) تمتد دبلوماسية الطاقة إلى معايير أبعد من التنافسية والأمان لتشمل الإستدامة. فلدى سياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية للطاقة (EEEP) ثلاثة معايير أساسية: الإستدامة والمنافسة وأمن التوريد (Competition, Sustainability and security of supply)، مما يدل على أن التركيز الحصري على الأمن والقدرة التنافسية في دبلوماسية الطاقة غير كاف. فمنذ بداية الألفية الجديدة، أصبحت دبلوماسية الطاقة تحظى باهتمام كبير خاصة عندما تضطرب أرصدة العرض والطلب في أسواق النفط العالمية وفي أسواق الغاز الإقليمية بشكل متكرر (محمد و عقراوي، 2019، الصفحات 1159-1160).

2.2. مقدرات الجزائر من الغاز كمصدر هام للطاقة:

تملك الجزائر إمكانيات كبيرة من الغاز، كما طوّرت قدرات الإنتاج، والتصدير نظرا للمكانة الهامة للغاز في الأسواق العالمية للطاقة وخصوصا في أوروبا بعد الأزمة الأوكرانية الأخيرة:

2.1.2. تعريف الغاز وأهميته:

يتكون الغاز الطبيعي من عدة غازات ولكن غاز الميثان هو العنصر الأساسي في تركيبه، فاستخراجه يتم من مستودعات طبيعية تحت الأرض وهو ليس منتجا كيميائيا مميزا، وعند استخراجه من حقل غاز أو مصاحباً للزيت الخام يحتوي الغاز الطبيعي على خليط من الغازات والسوائل (ولا تنتمي بعض هذه الغازات أو السوائل لمنتجات الطاقة)، وبعد خضوع هذا الخليط لعمليات المعالجة يصبح الغاز الطبيعي واحدا من أهم الغازات القابلة للتسويق بين مكونات الخليط الأصلي، ولا يزال الغاز الطبيعي أثناء هذه المرحلة عبارة عن خليط من الغازات ولكن الميثان يشكل الجزء الأكبر منه (أكثر من 85%).

يستعمل الغاز الطبيعي في مجالات عديدة، منها الأدوات الصحية، البلاستيك والزجاج والمطاط، كما يستخدم في تحلية المياه ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، وفي المخابر وكوقود للسيارات والمنازل، وغيرها من الاستخدامات الأخرى، ومن المتوقع أن يكون الغاز الطبيعي في المستقبل، أكثر استخداما في الأسواق العالمية من النفط، حيث يتميز الغاز الطبيعي على النفط في وفرة موارده ونظافته بالإضافة إلى أهمية محتواه (العبيسي، 2018، الصفحات 10-12).

2.2.2. مسار الصناعة الغازية بالجزائر:

تصنف الجزائر كواحدة من أهم مصادر التمويل بالغاز عبر العالم، ولاسيما في أوروبا عبر إيطاليا وإسبانيا، سواء بالغاز الطبيعي أو الغاز الطبيعي المسال، بفضل ما

تمتلكه من بنية تحتية للتصدير وقدرات إنتاجية كبيرة، مما جعل منها ممونا موثوقا وأمنا على المستوى الدولي.

وقد مرت الصناعة الغازية بالجزائر بمحطات تاريخية ومن أهمها:

✧ 1963 إنشاء الشركة الوطنية للنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك).
✧ 1964 تشغيل أول مركب لتميع الغاز الطبيعي GL4Z.
✧ 1969 إطلاق مشاريع غازية، محطة تكرير البترول بأرزو، مركب تميع الغاز بسكيكدة.

✧ 1971 إقتناء أول ناقلة غاز أطلق عليها إسم الحقل الغازي "حاسي الرمل".
✧ 1983 تدشين أول خط أنابيب نقل الغاز "إنريكو-ماتي" الدولي نحو إيطاليا.
✧ 2000 إطلاق برنامج لتطوير حقول الغاز بعين صالح في إطار شراكة سوناطراك وشركة "بي بي".

✧ 2011 تشغيل خط أنابيب الغاز "ميد غاز" الذي يربط بني صاف بساحل الجزائر بالميريا الإسبانية.

✧ 2014 بدأ تشغيل خط كبير لإنتاج الغاز الطبيعي المسال بسكيكدة.
✧ 2021 التوقيع على أول عقد إستكشاف وإنتاج المحروقات بين سوناطراك مع الشريك الإيطالي إيني على حقل بركين بموجب القانون 13-19.
✧ 2022 إطلاق إنجاز محطة ثانية لتوليد الطاقة الكهروضوئية بسعة 10 ميغاوات مخصصة لتزويد إنتاج النفط والغاز بمواقع حوض حاسي بركين.
✧ 2022 إبرام عدة عقود تعديلات وإتفاقيات للشركة وتمويل العملاء الأوروبيين بالغاز.

وتمتلك الجزائر العشرات من الحقول الغازية الأساسية في:

✧ حاسي الرمل، ايليزي، عين امناس، تيقنتورين، تيميمون، ادرار، ورقلة، ايليزي

وتشير بيانات وأرقام عن إنتاج الغاز سنة (2023):

- **غاز طبيعي:** 136 مليار م³ مقابل 132.7 مليار م³ في 2022، منها ≤ 50 مليار م³ مخصصة للتصدير (القمة السابعة لرؤساء دول وحكومات منتدى الدول المصدرة للغاز، 2024، الصفحات 35-36).

أنجزت سوناطراك خلال سنة 2022 (15) إكتشافا جديدا للمحروقات منها (03) بالشراكة. وقد سمحت هذه الإكتشافات بتحديد حجم المحروقات الموجودة في المكامن المؤكد منها 117.4 مليون طن مكافئ منها 86% نفط و14% غاز (سوناطراك الحصيلة السنوية، 2025، صفحة 25).

3.2.2. شبكات إمداد الغاز الجزائري إلى أوروبا عبر إيطاليا وإسبانيا قبل الحرب الروسية الأوكرانية:

تنتج الجزائر سنويا 90 مليار م³ من الغاز الطبيعي وتستهلك ما يقارب 50% من إنتاجها. تعد الجزائر أكبر مصدر للغاز من إفريقيا وثالث أكبر مصدر للغاز إلى أوروبا بنسبة تصل إلى 11.6% من مجمل واردات أوروبا من الغاز، حوالي 83% من صادراتها من الغاز تتجه إلى أوروبا، ولاسيما إسبانيا وإيطاليا كوجهتين رئيسيتين حيث حصلتا معا في عام 2021 على 65% من مجمل صادرات الغاز الجزائرية، تنقل الجزائر الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر ثلاثة خطوط أنابيب رئيسية:

- خط أنابيب ميدغاز وهو خط أنابيب تحت البحر الأبيض المتوسط بطول 210 كم يمتد من بني ساف في الجزائر إلى ألمرية في إسبانيا مباشرة. أنشئ هذا الخط بقدرة نقل 8 مليارات م³ من الغاز الطبيعي، نهاية 2021 تم تطويره لتزيد قدرته على نقل الغاز حيث أصبحت 10.7 مليار م³ سنويا.

- خط أنابيب ترانسميد وهو عبارة عن خط أنابيب للغاز الطبيعي يبلغ طوله 2475 كم لنقل الغاز الطبيعي من الجزائر إلى إيطاليا عبر تونس وصقلية. تم تشييده في عام 1983، وهو أطول خط دولي لأنابيب الغاز ولديه القدرة على ضخ 33.5 مليار م³ من الغاز الطبيعي سنويا. يتصل خط أنابيب ترانسميد بحقل غاز حاسي الرمل الذي يعد أكبر حقل غاز بري في الجزائر، حيث ينتج 2000 مليار م³ من الغاز الطبيعي في السنة. في عام 2021 ضخّت الجزائر حوالي 28 مليار م³ وقال السفير الجزائري في إيطاليا " إن إيطاليا ستكون قادرة على الاعتماد على كميات إضافية من الغاز الجزائري ربما تتجاوز 30 مليار م³ ".

- خط أنابيب الغاز المغربي- الأوروبي (MEG) ويبلغ طوله 1400 كم وسعته 10.3 مليار م³ ينقل منذ 1996، الغاز الطبيعي من حقل غاز حاسي الرمل إلى إسبانيا والبرتغال، مروراً بالمغرب.

لم يتم تجديد العقد الموقع بين الجزائر والمغرب لنقل الغاز الجزائري والذي انتهت مدته في 31 تشرين الأول 2021. منذ ذلك الوقت وهذا الخط متوقف عن العمل والكميات التي كانت تضخ عبره تم ضخها عبر خطوط الأنابيب الجزائرية الأخرى (سويدان، 2022، الصفحات 20-22).

3. دور الجزائر في تلبية الطلب الإيطالي المتزايد للغاز وتأمين مخزونه لإيطاليا ودول الاتحاد الأوروبي:

أصبحت الجزائر أكبر مورد للغاز لإيطاليا، بنسبة 36% من الواردات وفي الأشهر الستة الأولى لسنة 2023، و استمرت واردات الغاز من روسيا في الإنخفاض، حيث إنخفضت إلى أقل من 5% من الإجمالي. في 2022 صدرت إيطاليا 4.6 مليار م³ من الغاز (1.5 مليار م³ في عام 2021) أين كانت مستويات تخزين الغاز في ديسمبر 2022 أعلى بمقدار 2.6 مليار م³ مما كانت عليه في عام 2021 ، وفي أواخر

- أغسطس 2023 كانت الخزانات ممتلئة بأكثر من 92٪ ومن المتوقع أن تغطي حوالي 30٪ من الطلب الشتوي (إيطاليا- الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة، 2024).
- خلال سنة 2022 قامت سوناطراك بمراجعة أسعار الغاز الطبيعي التعاقدية مع عملائها الأجانب بمراعاة ظروف السوق ، وقد وقَّعت الشركة عدة إتفاقيات لتوريد الغاز الطبيعي، ومن بينها:
- توقيع إتفاقية مع إيني بهدف زيادة حجم الغاز المصدر باستخدام القدرات المتاحة لخط أنابيب إنريكو ماتي (ترانسمد)، مع شروط تعاقدية جديدة تتعلق بمراجعة الأسعار.
 - توقيع إتفاقية مع مجمع الطاقة الإيطالي ENEL في إطار عقود شراء وبيع الغاز الطبيعي الموجه للأسواق الإيطالية والإسبانية، مع تعديل سعر البيع حسب ظروف السوق.
 - توقيع عقد شراء وبيع الغاز الطبيعي مع شركة جيوبلن GEOPLIN السلوفينية لتزويد سلوفينيا بالغاز الطبيعي عبر خط الأنابيب الذي يربط الجزائر بإيطاليا.

1.3. إستراتيجية السياسات الطاقوية الجزائرية لترقية تصدير الغاز إلى أوروبا عبر إيطاليا وإسبانيا:

تسعى الجزائر لتعزيز مكانتها في السوق الأوروبية الطاقوية والمحافظة على مبادئها كمورد موثوق وبكميات متزايدة لتجسيد الأمن الطاقوي الجزائري والمساهمة في تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي من خلال:

1.1.3. تبني الشراكة كخيار إستراتيجي لتعزيز الأمن الطاقوي:

لتحقيق أهدافها، يشكل اللجوء للشراكة بالنسبة لسوناطراك، خيارا إستراتيجيا يسمح بتقاسم المخاطر المتعلقة بعمليات البحث، ضمان تجديد الإحتياجات وتعزيز الأمن الطاقوي للبلاد على المدى المتوسط والبعيد. كما سمح إعتقاد القانون الجديد للمحروقات 13-19 بوضع آلية تشريعية تهدف إلى زيادة جاذبية المجال المنجمي الوطني وإعطاء دفع جديد لخيار الشراكة.

شهدت سنة 2022 توقيع عقدي (02) تقاسم الإنتاج بمقتضى القانون الجديد، تم العقد الأول مع الشريك الصيني (SINOPEC) ويتعلق بالنطاق التعاقدى لزارايتين بحوض إليزي وكان العقد الثاني مع شركات أوكسيدنتال، إيني وتوتال إنرجيز على المحيط التعاقدى لبركين (الكتل 404 و 208).

2.1.3. مساهمة الإكتشافات الجديدة في تجديد الإحتياجات وزيادة إنتاج الغاز الجزائري:

عرضت سوناطراك بتاريخ 10 جويلية 2023 حصيلتها السنوية لعام 2022، وكذا حصيلتها الأولية إلى غاية شهر ماي 2023 حول أرقام الإستكشاف والإنتاج والتصدير، إذ تم تسجيل معدل إنتاج من المحروقات قدره 189.6 مليون طن مكافئ نفط خلال 2022، فضلا عن تحقيق 15 إكتشاف نفطي وغازي منها 3 إكتشافات بالشراكة، كما حققت سوناطراك 8 إكتشافات أخرى للمحروقات إلى غاية ماي 2023. ستساهم هذه الإكتشافات في تجديد إحتياطيات الجزائر من المحروقات وتدعيم مكانة سوناطراك في السوق العالمية، لقد بلغت صادرات المحروقات بدورها قيمة 60 مليار دولار في سنة 2022، مما سمح بتحقيق ناتج صافي قدره 10 مليار دولار، فيما سجلت قيمة الإستثمارات لنفس السنة 5.6 مليار دولار (سوناطراك نيوز، 2023، الصفحات 7-8).

3.1.3. إنضمام سوناطراك إلى مركز الغاز العالمي يعزّز موقعها كمورد أساسي لأوروبا بالغاز:

بتاريخ 15 جوان 2023 أعلنت سوناطراك عن إنضمامها إلى مركز الغاز العالمي (Gas Global Centre) وهو منظمة غير ربحية يقع مقرها في جنيف بسويسرا، مخصصة لقادة وخبراء شركات الغاز الطبيعي الذين يرغبون في مشاركة وجهات نظرهم وأفضل تجاربهم عبر منصة محايدة ومستقلة وشاملة وتهدف المنظمة إلى ترقية الطاقة المستدامة والاهتمام الخاص بالقضايا المتعلقة بقطاع الغاز الطبيعي. إنضمام سوناطراك إلى عضوية هذه المنظمة بإعتبارها فاعلا رئيسيا في صناعة الغاز في إفريقيا، وبصفتها رائدة في مجال الغاز الطبيعي المسال، يعزّز من تموقعها كأبرز الموردين لأوروبا وبقية دول العالم. لقد تم إنشاء مركز الغاز العالمي عام 2014 بمبادرة من مجموعة من منتجي الغاز الطبيعي ومجلس الطاقة العالمي، ويضم حاليا 15 عضوا بعد تسجيل سوناطراك إنضمامها كعضو فعال في هذه الهيئة العالمية (سوناطراك نيوز، 2023، صفحة 6).

4.1.3. إستضافة الجزائر لمنتدى الدول المصدرة للغاز يعزّز المكانة الطاقوية الغازية للجزائر:

إستضافت الجزائر منتدى الدول المصدرة للغاز GECF من 29 فيفري إلى 02 مارس 2024 في قمته السابعة. هو منظمة حكومية دولية تمثل أهم الدول المصدرة للغاز في العالم، يشكّلون معا 70% من إحتياطيات الغاز العالمية المؤكدة، وأكثر من 40% من الإنتاج المسوّق، و47% من الصادرات عبر الأنابيب، وأكثر من نصف صادرات الغاز الطبيعي المسال على المستوى العالمي. ومن بين المحاور الرئيسية التي أكّدت عليها الدول الأعضاء في المنتدى، الإرادة المشتركة لـ:

- ترقية الغاز الطبيعي كمصدر طاقة وفير ومتاح ومرن وموثوق، إلى جانب تسخير وتطوير تكنولوجيات خاصة بالغاز الطبيعي تكون أكثر صداقة للبيئة وفعالية وإستدامة.
- تعزيز مكانة GECF والترويج لحضوره دوليا، وإستقطاب أعضاء جدد وتشجيع الشركات وتيسير الحوار بين المنتجين والمستهلكين وتوسيع التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة.
- الإستفادة من معهد الجزائر للبحث في الغاز التابع لمنتهى الدول المصدرة للغاز لتوسيع التعاون في تكنولوجيات الغاز الطبيعي، والأبحاث الموجهة علميا، وبناء القدرات الموجهة للإبتكار (القمة السابعة لرؤساء دول وحكومات منتهى الدول المصدرة للغاز، 2024، الصفحات 41-54).

2.3. مؤشرات تعزيز مكانة الجزائر الغازية في إيطاليا ودول الإتحاد الأوروبي:

1.2.3. تعزيز مسار التعاون بين الجزائر وإيطاليا في قطاع الغاز:

تربط الجزائر بعلاقة تاريخية مع إيطاليا في مجال الغاز، حيث تتواجد مجموعة إيني الإيطالية منذ سنة 1981 بالجزائر وتدير بالشراكة مع سونطراك خط أنابيب ترانس ميد الذي يمر عبر تونس ويربط إيطاليا بالجزائر وتقدر طاقة إستيعاب هذا الخط 32 مليار م³، تم تجديد عقد الغاز بين الجزائر وإيطاليا ولمدة ثمانية سنوات إلى غاية سنة 2027 في ماي سنة 2019، ويتضمن العقد إمكانية إضافة عامين إختياريين، تدّعت العلاقة بين البلدين في مجال الطاقة بعد الحرب الروسية الأوكرانية، حيث تم توقيع 15 مذكرة تفاهم وإتفاق خلال زيارة رئيس الوزراء الايطالي ماريو دراغي إلى الجزائر في جويلية 2022 وشملت الإتفاقيات عدة مجالات خاصة مجال الطاقة وزيادة إمدادات الغاز إلى إيطاليا (برس، 2022).

إيطاليا كانت هي البلد الأوروبي الوحيد الذي وُجهت له الدعوة لحضور قمة منتهى الدول المصدرة للغاز المنعقدة بالجزائر من 29 فيفري إلى 02 مارس 2024، بوصفها ضيف شرف النسخة السابعة، وقد مثلتها السيدة فائيا غافا نائبة وزير البيئة وأمن الطاقة، و أكدت الجزائر أن إيطاليا موجودة معنا في كل المراحل والمناسبات الكبرى والبلدان يربطهما خط أنابيب غاز العابر للقارات "إنريكو ماتي"، كما أن شركة إيني الإيطالية ترتبط بشراكة مع شركة سونطراك لإستكشاف وإستغلال حقول النفط والغاز الطبيعي.

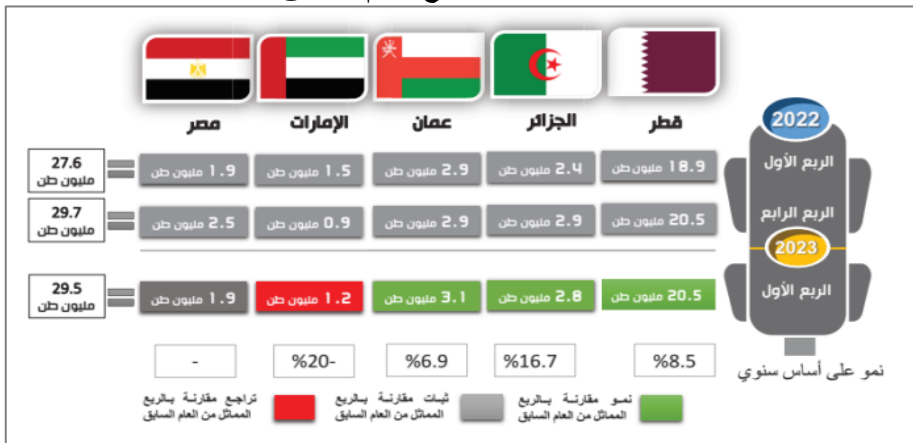
أشارت نائبة وزير البيئة وأمن الطاقة أن "مساهمة الجزائر في خطة ماتي ستساعد في تحويل إيطاليا إلى مركز للطاقة، وجسر حقيقي بين أوروبا وإفريقيا". و أعلنت أن إيطاليا تمثل جسراً استراتيجياً مع الإتحاد الأوروبي من خلال خط ترانس ميد الذي يجعل إيطاليا مركزاً للطاقة، ويؤدي إلى النمسا وألمانيا، ونحن نعتزم المضي قدماً في هذا الإتجاه"، وأوضحت أن إيطاليا والجزائر لديهما علاقات إقتصادية

ممتازة، وخاصة في قطاع الطاقة، موضحة أن "ذلك يتجلى في حقيقة أن صادرات الغاز من الجزائر إلى إيطاليا زادت بنسبة 20% في عام 2023، ومن المتوقع أن تشهد مساراً إيجابياً آخر في عام 2024" (عثمان، 2024).

2.2.3. دور الجزائر في تطوير مستوى مخزون الغاز الأوروبي بعد الأزمة الأوكرانية:

أظهر تقرير لمنظمة الأفطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، الصادر بتاريخ 17 ماي 2023، بعنوان تطورات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين خلال الربع الأول من سنة 2023، أن صادرات الغاز الطبيعي المسال الجزائري سجلت أعلى معدل نمو بين الدول العربية خلال الربع الأول من العام الجاري. تحتل الجزائر هذه المكانة الرائدة بفضل قدراتها الإنتاجية، ووحدات معالجة الغاز الطبيعي المسال، فضلاً عن بنيتها التحتية الهامة في مجال النقل، وتتمتع الجزائر بسمعة لا يمكن إنكارها كمورّد موثوق للطاقة وتحافظ على علاقات قوية مع زبائنها، بناء على الكفاءة العالية لإستراتيجية التسويق الخاصة بشركة سوناطراك، التي تتكيف مع تطورات أسواق الغاز الدولية (سوناطراك نيوز، 2023، صفحة 05).

الشكل (01): تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال الربع الأول من عام 2023 ومقارنتها مع العام السابق



ارتفعت صادرات الغاز في الجزائر خلال الربع الأول من عام 2023 إلى نحو 2.8 مليون طن مقابل 2.4 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2022 بنسبة نمو ملحوظة على أساس سنوي 16.7% وهي أعلى نسبة نمو على مستوى الدول العربية،

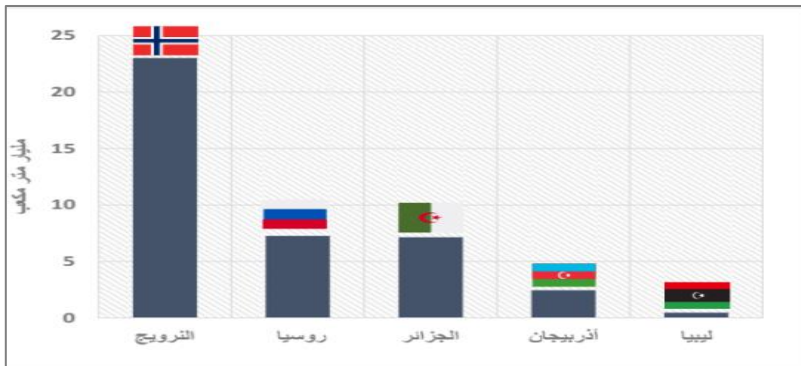
وتوجهت غالبية الشحنات من الجزائر إلى الأسواق الأوروبية الكبرى (عبد المعطي، 2023، صفحة 11).

3.2.3. تزايد إمدادات الجزائر لسوق الإتحاد الأوروبي بالغاز المسال وبالغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب إلى إيطاليا وإسبانيا خلال الربع الأول من سنة 2024:

إرتفعت صادرات الجزائر من الغاز المسال خلال الربع الأول من عام 2024 إلى نحو 2.9 مليون طن. وتوجهت غالبية الشحنات من الجزائر إلى الأسواق الأوروبية الكبرى مثل تركيا التي إستقبلت وحدها نحو 1.2 مليون طن، وفرنسا التي إستقبلت نحو 700 ألف طن، كما إستمر الغاز الطبيعي المسال في التدفق من الجزائر إلى إسبانيا التي إستقبلت عدة شحنات وبلغت نحو 240 ألف طن.

ساهمت الجزائر في تأمين إحتياجات أسواق دول الإتحاد الأوروبي من الغاز بفضل ما تتمتع به من موثوقية في التمويل وبعلاقات إستراتيجية مع عملائها الأوروبيين، فالجزائر تملك بنية تحتية للتصدير سواء محطات إسالة أو خطوط أنابيب، إستمرت الجزائر في تصدير معدلات كبيرة من الغاز عبر خطوط الأنابيب القائمة إلى إيطاليا وإسبانيا خلال الربع الأول من 2024 بإجمالي 7.16 مليار م³، بنسبة نمو على أساس سنوي 1.7%. وقد حلت الجزائر في المرتبة الثالثة كأكبر مصدر للغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب إلى سوق الإتحاد الأوروبي خلال الربع الأول 2024، بفارق ضئيل عن روسيا التي صدرت نحو 7.26 مليار م³ خلال نفس الفترة، بينما جاءت النرويج في المرتبة الأولى بإجمالي 23 مليار م³، كما هو مبين بالشكل الموالي (عبد المعطي، 2024، صفحة 11).

الشكل (02): أكبر مصدري الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى سوق الاتحاد الأوروبي خلال الربع الأول من 2024



المصدر: (عبد المعطي، 2024، صفحة 12).

4.2.3. إكتشافات جديدة وإستراتيجية الجزائر لرفع الغاز إلى 200 مليار م³:

أعلنت الجزائر شهر ماي 2024 عن تحقيق شركة سونطراك بمفردها 8 إكتشافات في المحروقات (النفط والغاز)، منذ بداية السنة الجارية، وأكد وزير الطاقة

الجزائري محمد عرقاب وجود إستراتيجية لشركة النفط الحكومية "سوناطراك" هي رفع الإنتاج، وبلغ 200 مليار/م³ من الغاز سنويا في غضون 5 أعوام. وجدت السلطات الجزائرية نفسها في السنوات الأخيرة، في مواجهة إستهلاك داخلي متنام، بلغ نحو 50 مليار/م³ في 2023، وزيادة الكميات المصدرة للخارج في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية بكمية 56 مليار. وقد وقّعت شركة سوناطراك شهر ماي 2024 عقدا مع شركتين إيطاليتين وأمريكية، لإنجاز 3 محطات لمعالجة الغاز لتعزيز الإنتاج في حقل حاسي الرمل، ويهدف المشروع إلى إستمرارية إستخراج الغاز من حقل حاسي الرمل، الذي يعد الأكبر في البلاد والقارة الإفريقية، من أجل ضمان الحفاظ على مستوى الإنتاج عند 188 مليون/م³ قياسي في اليوم (الجزائر.. 8 اكتشافات "مهمة جدا" للنفط والغاز منذ مطلع 2024، 2024).

أشار رئيس اللجنة المديرية للوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات (النفط) في الجزائر، مراد بلجهم خلال اليوم الثاني من النسخة 12 لمعرض ومؤتمر إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط للطاقة والهيدروجين "ناباك 2024"، إلى وجود دراسات تحضيرية للإستكشاف عن المحروقات في عرض البحر بالسواحل الجزائرية، وتوصلت إلى أدلة أولية لوجود البترول وهو ما يسمح بالإعلان عن مشاريع للتنقيب والإستكشاف خلال سنة 2025 أو 2026 (الجزائر تتوقع طرح مشاريع لاستكشاف النفط والغاز في البحر خلال 2025 أو 2026، 2024).

5.2.3. دراسات وإحصاءات حديثة تؤكد تعزيز مكانة الجزائر في سوق الغاز الإيطالية والأوروبية:

بات الغاز الجزائري في دائرة الضوء بعد التغيرات الجيوسياسية العالمية الناجمة عن الحرب في أوكرانيا وتفاقم أزمة الطاقة في أوروبا، وفي ضوء هذه المستجدات، نشر معهد الدراسات السياسية الدولية في إيطاليا (آي إس بي آي) تقريرا يبرز أهمية الغاز الجزائري ومصادر الطاقة الأخرى لإيطاليا و للقارة الأوروبية، خاصة أن الجزائر تعد أكبر منتج ومصدر للغاز الطبيعي في إفريقيا وأفاد التقرير:

- شكّل الغاز الجزائري نحو 10% من إجمالي وإرادات الإتحاد الأوروبي من عام 2020 إلى 2021.

- تذهب 80% من صادرات الغاز الجزائري إلى أوروبا، وما يزال هناك مجال لزيادتها.

تحتاج الجزائر إلى زيادة إمدادات الغاز من خلال تحقيق أقصى إستفادة من خطوط الأنابيب ومحطات الإسالة، والتخطيط لقدرات تصديرية جديدة، إلى جانب تطوير أنشطة المنبع (التنقيب والإنتاج)، وقد أعلنت شركة النفط والغاز الحكومية سوناطراك في يونيو/حزيران 2022 إكتشافا ضخما بحقل حاسي الرمل، الذي يعرف

بـ"إل دي 2" أو "لياس الكربوناتي"، ويعد أكبر الإكتشافات في البلاد خلال العقدين الماضيين. كما يمكن توسيع نطاق أنشطة المنبع، ويضمن إستعمال أفضل التقنيات الجديدة لحقول الغاز الحالية زيادة الإمدادات، أما موارد الغاز الصخري الجزائرية غير المستغلة فهي تعد فرصة إستراتيجية ضخمة، لاسيما أن البلاد تمتلك ثالث أكبر إحتياطيات منه في العالم (مجدي، 2023).

نشرت وكالة الإحصاءات الأوروبية "يوروستات" بيانات حديثة حول تفوق الجزائر على روسيا في أكتوبر 2024 في مجال تصدير الطاقة إلى أوروبا، لتصبح المورد الرئيسي للغاز الطبيعي إلى إيطاليا و الاتحاد الأوروبي. وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة بصادرات بلغت قيمتها 1.2 مليار يورو، تليها النرويج بقيمة 777.4 مليون يورو، ثم أذربيجان التي إحتلت المركز الخامس بـ431.3 مليون يورو. بلغت مشتريات الاتحاد الأوروبي من الغاز في أكتوبر قيمة 6.15 مليار يورو بنسبة زيادة 5% مقارنة بشهر سبتمبر، حسب التقرير ذاته.

أصبحت الجزائر ضمن كبار مصدري الطاقة إلى أوروبا بعد الأزمة الأوكرانية، حيث ترتبط الجزائر بأوروبا عبر خطي أنابيب غاز "ميدغاز" باتجاه إسبانيا و"غالسي" باتجاه إيطاليا. ووفقاً لأرقام "يوروستات"، فقد بلغت حصة الجزائر في واردات الغاز لإيطاليا و أوروبا 21.6% في أكتوبر 2024. والتي إرتفعت من 1.1 مليار يورو في سبتمبر إلى 1.3 مليار يورو في أكتوبر، وإحتلت روسيا المركز الثاني بحصة سوقية بلغت 21.2 % في شهر أكتوبر، مقارنة بـ23.7% في شهر سبتمبر، حيث إنخفضت صادرات روسيا من الغاز بنسبة 6 % لتصل إلى 1.3 مليار يورو، ما أدى إلى تراجعها إلى المرتبة الثانية.

وفسر تقرير حديث لمنصة «الطاقة» العربية المتخصصة، تنامي موقع الجزائر في مشهد الطاقة العالمي، بـ "إخضاع قطاع الطاقة الجزائري لتغييرات كبيرة" على مدى السنوات القليلة الماضية، مبرزاً أن البلاد "تمكنت بعد مراحل من الركود وإنخفاض الإنتاج من تنشيط القطاع عبر مزيج من السياسات الإستراتيجية وزيادة الإستثمار والتطورات الجديدة".

وأضاف تقرير المنصة أن أحد المحركات الرئيسية وراء نجاح الجزائر في هذا الميدان هو زيادة إنتاجها من الغاز المسوّق بنحو 25% على مدى السنوات الأربع الماضية، إذ بلغ الإنتاج، حسب، 104.3 مليار م³ عام 2023، بينما كان في حدود 85 مليار م³ عام 2020 (الطاقة تعزز مكانة الجزائر في أوروبا، 2024).

. خاتمة:

تعد الجزائر أهم الفاعلين في إفريقيا وحوض المتوسط في مجال الصناعة الغازية حيث تصنف الأولى إفريقيا والسابعة في العالم وتملك إحتياطيات مؤكدة تكفي 28 سنة على الأقل وفقاً لتقرير سنة 2021 لبريتش بتروليوم، عرفت الشركة الجزائرية

العمومية سونطراك مسارا تطوريا في مجال المحروقات: كإستثمار، الشراكة والقدرات الإنتاجية وعمليات الإستكشاف حيث توصلت سنة 2022 إلى خمسة عشرة إكتشاف للنفط والغاز ثلاثة منها بالشراكة كما شهدت سنة 2024 ثمانية إكتشافات هامة للنفط والغاز، كما أن الجزائر ستطرح مشاريع لإستكشاف النفط والغاز في البحر خلال سنة 2025 و2026 بناء على دراسات تؤكد وجود البترول والغاز.

بعد فيفري 2022 ظهرت أزمة الطاقة والتمويل في أوروبا وقد مست قطاع الغاز على وجه التحديد أين ظهرت الحاجة في إيطاليا ودول الإتحاد الأوروبي إلى البحث عن بدائل للغاز الروسي ومحاولة التخلص منه تدريجيا على المدى القريب من خلال تبني خطة موحدة أوروبية، وبالموازاة مع ذلك طرح الغاز الجزائري من بين أفضل البدائل لمواجهة نقص الإمدادات في الغاز بحكم القرب الجغرافي بين الجزائر ودول جنوب أوروبا والمقدّرات التي تملكها الجزائر في الإنتاج وخطوط الأنابيب المربوطة بأوروبا عبر إسبانيا وإيطاليا، كما تزوّد الجزائر أوروبا سنويا بشحنات الغاز المسال عبر إيطاليا، بريطانيا، تركيا، إسبانيا وفرنسا.

تجمع الجزائر وإيطاليا علاقات تاريخية في مجال الغاز، حيث تم تدشين أول خط أنابيب انريكو ماتي لنقل الغاز يربط الجزائر بإيطاليا سنة 1983، ووقع البلدين إتفاقيات عديدة في مجال الغاز منذ عقود، وبعد زيارة رئيس الوزراء الإيطالي للجزائر في جويلية 2022، تم تمديد العقد إلى سنة 2027 مع إمكانية التمديد لسنتين إضافيتين، تشير البيانات الحديثة أن الجزائر تفوقت على روسيا شهر أكتوبر 2024 وأصبحت الجزائر المورد الأول إلى إيطاليا ودول الاتحاد الأوروبي بحصة 21.6%، وروسيا ثانيا بحصة 21.2%، وجاءت الولايات المتحدة ثالثا تليها النرويج رابعا وخامسا أذربيجان.

خطت الجزائر خطوات كبيرة في مجال الإستكشافات وزيادة الإنتاج وتجديد الإتفاقيات والشراكات في مجال الغاز مع الكثير من المتعاملين وكانت إيطاليا من المتعاملين الفاعلين في هذا المجال بحكم علاقة الصداقة التاريخية وخط الأنابيب الرابط بالجزائر والقرب الجغرافي، وقد حاولت إيطاليا بعد الأزمة الأوكرانية، تبني خطة تقليل إستهلاك الغاز وزيادة المخزون والإستغناء التدريجي عن الغاز الروسي.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعد الأزمة الأوكرانية أهم التحديات الراهنة للأمن الطاقوي الأوروبي لمكانة أوكرانيا كدولة عبور لتمويل أوروبا بالغاز الروسي، لقد أخطأت إيطاليا ودول الإتحاد الأوروبي قبل الحرب الروسية الأوكرانية في سلك سياسات طاقوية منفردة من أجل مواجهة تهديدات الإمدادات الغازية الروسية.

- أمام إيطاليا وأوروبا خيارات صعبة ومكلفة لتعويض الإمداد الروسي منها: البدء بمشاريع وإستثمارات لتأمين خطوط وأنابيب جديدة مع أكثر من مورد وهنا تطرح عوائق الوقت والتكلفة أو إعتداد الغاز المسال من أكثر من مورد وهنا ستدفع أوروبا أكثر مما كانت تدفعه إلى روسيا.
- تقوم الجزائر بأدوار هامة لتغطية العجز والإمداد الغازي الروسي لإيطاليا وأوروبا ولكن ذلك مرهون بالتعاون الأوروبي في مجال كفاءة الطاقة وتقليل إستهلاك الغاز والطاقات المتجددة ومجالات الكهرباء.
- دَعَمَت الحرب الروسية الأوكرانية موقع كثير من القوى الإقليمية والدولية حيث سعت للتعامل مع معطيات الحرب وفق مصالحها ووفق ما تملكه من مقدرات خاصة في مجال مصادر الطاقة، حيث برزت أهمية الجزائر في السوق الطاقوية الأوروبية والعالمية.
- إستطاعت الجزائر تأمين إمدادات إضافية من الغاز نحو إيطاليا والإتحاد الأوروبي، لكن يبقى نجاحها على المدى المتوسط والبعيد مرهون بمدى نجاعة الخطة الأوروبية في التقليل من الإستهلاك للغاز الروسي، وقدرات البنية التحتية الأوروبية في التخزين وترشيد الإستهلاك.
- إن أحد الحلول الناجعة للجزائر، لتكون البديل الأمثل لإيطاليا ودول الإتحاد الأوروبي في التزود بالغاز وتغطية نسبة كبيرة من الطلب الأوروبي هو تدعيم الإحتياجات الثابتة، الإستثمار في كفاءة الغاز الجزائري ومشاريع الطاقة المتجددة، وضمان إنتاج كبير للغاز لتغطية الطلب المحلي وطلبات التصدير من خلال تطوير الشراكة في إطار ثنائي مع العديد من الدول التي تملك التكنولوجيا والخبرة في مجال الطاقة والتحول الطاقوي كألمانيا، إيطاليا، الصين، روسيا وأمريكا مع الإستمرار في إستراتيجية الإستكشافات الجديدة وضرورة تسريع الإستثمار في الحقول المكتشفة لزيادة نسبة الإنتاج والتصدير.
- توسيع الشراكات والإستثمار بين الجزائر وإيطاليا في مجال النفط والغاز والطاقات البديلة والتركيز على توجه الجزائر نحو الطاقات البديلة كحل بعيد المدى لتعويض نقص الإمداد للغاز الروسي في أوروبا.
- تعزيز عولمة الصادرات الغازية الجزائرية، بالموازاة مع الإكتشافات الجديدة والعمل على ترقية الدور الإقليمي والعالمي لشركة سوناطراك عبر تعزيز القدرات الإنتاجية وتوسيع الإتفاقيات في جانب التكنولوجيا، توسيع الأسواق والإستثمار لتشمل دول أسيوية ودول من أمريكا الجنوبية.
- تنامي موقع الجزائر في المشهد الإقليمي والعالمي للطاقة نتيجة إخضاع قطاع الطاقة إلى سياسات جديدة تتأسس على ترقية الاستكشاف وتعزيز الشراكة في مجال المحروقات والطاقات البديلة وإدخال عنصر التكنولوجيا وتبادل الخبرات

المتخصصة والإستغلال الأمثل للعوائد المالية في تطوير قدرات شركة سونطراك على المستوى المحلي وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في الدول العربية والإفريقية.

قائمة المراجع:

• الأطروحات:

- إبراهيم بولمكاحل، الإستراتيجية الطاقوية الروسية وانعكاساتها على الأمن الطاقوي الأوروبي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة3، 2018/2019؛
- سارة بخوش، السياسات الطاقوية ومقتضيات التنمية المستدامة: الجزائر نموذجا، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات سياسي مقارنة، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2023/2022؛
- علي العبسي، مكانة صادرات الغاز الطبيعي في ظل منافسة الطاقة البديلة والمتجددة- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2018/2017؛

• المقالات:

- سوناطراك الحويلة السنوية، 2022؛
- سوناطراك نيوز، العدد41، جويلية 2023؛
- شالأو عبد الخالق محمد ونجدت صبري عقراوي، علاقة دبلوماسية الطاقة بصنع القرار في السياسة الخارجية، مجلة قفلاى زانست العلمية، المجلد04، العدد04، 2019؛
- فريدة حموم، إشكالية تعريف أمن الطاقة وعلاقته بالأمن القومي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد12، جوان 2019؛
- محمد حسن سويدان، خارطة الغاز الأوروبي بين روسيا والمصادر البديلة، مجلة دراسات وتقارير، العدد29، 2022؛
- وائل حامد عبد المعطي، تطورات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين خلال الربع الأول من عام 2023، منظمة الأفطار العربية المصدر للبترول (أوابك)، الكويت، 2023؛

• المداخلات:

- القمة السابعة لرؤساء دول وحكومات منتدى الدول المصدرة للغاز، من خلال الإعلام والخبراء والشخصيات، ط2، أيام 29 فيفري- 02 مارس 2024.
- حمزة بلعور ومهدي نبراس خضير جدعان، الأمن الطاقوي في العلاقات الدولية، المؤتمر الدولي العلمي: إشكالية الأمن الطاقوي في العلاقات الاقتصادية الدولية بين طاقة المحروقات والطاقات البديلة، أيام 16-17 يوليو، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2022؛
- مواقع الانترنت:
- ...الجزائر تتوقع طرح مشاريع لاستكشاف النفط والغاز في البحر خلال 2025 أو 2026، العربية.نت، 16 أكتوبر 2024، متاح على الرابط: <https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas/2024/10/16>
- ...الجزائر.. 8 اكتشافات "مهمة جدا" للنفط والغاز منذ مطلع 2024، العربية.نت، 30 ماي 2024، متاح على الرابط: <https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas/2024/05/30>
- إبراهيم عثمان، الجزائر وإيطاليا تعززان تعاونهما في قطاع الغاز، جريدة العربي الجديد، 11 مارس 2024، متاح على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/economy>، 00:04، 2024/12/31
- إيطاليا- الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة، متاح على الرابط: https://www-trade.gov.translate.google.com/translate?hl=ar&tl=ar&sl=en&pt=tc&_x_tr_pto=tc&_x_tr_tl=ar&_x_tr_sl=en&_x_tr_pto=tc، 0054، 31/12/2024.
- الطاقة تعزز مكانة الجزائر في أوروبا، الشرط الأوسط، الجزائر، 18 ديسمبر 2024، متاح على الرابط: <https://aawsat.com>
- فرانس برس، إمدادات الغاز إلى إيطاليا، 19 يوليو 2022، <https://www.alhurra.com/algeria/2022/07/19>، 10:17، 2025/01/02
- مي مجدي، تقرير إيطالي: الغاز الجزائري خلاص أوروبا من هيمنة روسيا، 2023، معهد الدراسات السياسية والدولية في إيطاليا، متاح على الرابط: <https://attaqa.net/2023/01/30>